



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة

A

لجنة مشكلات السلع

الدورة الثانية والسبعون

روما، 26-28 سبتمبر/أيلول 2018

جمع البيانات عن المعونة الغذائية للجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض:
تقييم النظم القائمة واقتراح لسد الثغرات في البيانات

أولاً - مقدمة

1- في عام 2012، شرعت لجنة مشكلات السلع في تقييم اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض، نظراً إلى أنشطتها المحدودة، لا سيما منذ عام 2010. وفي عام 2014، نظرت اللجنة في نتائج استعراض اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض، وكلفت مكتب لجنة مشكلات السلع، من خلال إنشاء مجموعة العمل المفتوحة العضوية، بالاضطلاع بمزيد من العمل المطلوب في اللجنة الاستشارية الفرعية، وتقديم توصياته لكي تنظر فيها لجنة مشكلات السلع في دورتها الحادية والسبعين في عام 2016. ووضعت عدة نتائج وتوصيات بعد التقييم ومداولات اللجنة.

2- ويعتبر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمعاملات المعونة الغذائية أحد الشروط الرئيسية لنجاح عمل اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض. ولتحقيق هذه الغاية، كانت النتيجة الحاسمة التي انبثقت عن عملية الاستعراض تحت الجهات المانحة على إخطار منظمة الأغذية والزراعة¹ بشأن نواياها المتعلقة بمعاملات المعونة الغذائية بمجرد اتخاذ القرارات وتوفير بيانات لاحقة حول تحويل المعونة الغذائية العينية إلى نقد، بما في ذلك القيمة الإجمالية للمعونة الغذائية النقدية واستخدام الأموال التي تم جمعها من خلال تحويلها إلى نقد.

¹ كان برنامج الأغذية العالمي قد عُيّن أصلاً كمؤسسة متلقية لإخطارات مانحي المعونة الغذائية، غير أن تعليق النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية أدى إلى نقل المسؤوليات إلى منظمة الأغذية والزراعة.



CCP 72

MX591/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org.

3- وعلاوة على ذلك، فإن التوصيات التي صيغت حديثاً والتي اعتمدها لجنة مشكلات السلع أتاحت لمنظمة الأغذية والزراعة مهمة رصد معاملات المعونة الغذائية العالمية والإبلاغ عنها، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، والعمل بمثابة الشق الخاص بالمعلومات للجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض. وكُلف النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، الموجود في شعبة التجارة والأسواق، بمسؤولية العمل بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي بهدف القيام بأنشطة الرصد والإبلاغ المتعلقة بمعاملات المعونة الغذائية.

ثانياً - معلومات أساسية

4- أنشئت اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض في عام 1954 وأُنيطت بها ولاية رصد وتقييم المعاملات العالمية للفوائض من السلع الزراعية المستخدمة كمعونة غذائية، من أجل تقليل التدخلات السلبية المحتملة على التبادل التجاري ومنع مثبتات الإنتاج الزراعي المحلي. وبينما يشمل النطاق التنظيمي لمهام اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض جميع أشكال المعونة الغذائية، فقد كان التركيز الأساسي منصباً على المعونة الغذائية البرنامجية العينية النقدية التي تخضع لمبادئ اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض بشأن "مبادئ تصريف الفوائض"².

5- ويتطلب الامتثال لهذه المبادئ قيام الجهات المانحة بالتشاور وإخطار اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض بمعاملات المعونة الغذائية المزمعة قبل الشحن. وتندرج هذه الأنواع من المعاملات أيضاً تحت ضوابط منظمة التجارة العالمية، حيث يتعين على الأعضاء التأكد من أن المعونة الغذائية الدولية "ليست مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالصادرات التجارية للمنتجات الزراعية أو السلع والخدمات الأخرى"³.

6- ومنذ عام 2000، ومع ذلك، كانت هناك عمليات محدودة من قبل اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض ولم يكن هناك أي نشاط منذ عام 2010، والذي يمثل آخر اجتماع للجنة الفرعية. وكانت هذه الوضعية تعكس إلى حد كبير ثلاثة عوامل: (1) انخفاض في الحجم الإجمالي للمعونة الغذائية؛ (2) والتحول عن المعونة الغذائية البرنامجية العينية التي يتم تحويلها إلى نقد نحو المشتريات المحلية / الإقليمية والثلاثية؛ (3) وزيادة في حصة معاملات الطوارئ⁴، المعفاة من الالتزامات التشاورية للجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض، من إجمالي شحنات المعونة الغذائية. وعلاوة على ذلك، كان هناك انخفاض في وتيرة إخطارات الجهات المانحة إلى اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض، مما يعكس جزئياً التحولات في طرائق المعونة الغذائية، التي حدثت في الواقع من القدرة الوظيفية للجنة الفرعية.

² منظمة الأغذية والزراعة. 2001. إجراءات الإبلاغ والالتزامات التشاورية بموجب مبادئ منظمة الأغذية والزراعة لتصريف الفوائض.

الصفحة الإلكترونية: <http://www.fao.org/3/a-y1727e.pdf>

³ منظمة التجارة العالمية. 2015. المناقشة على التصدير: القرار الوزاري بتاريخ 19 ديسمبر / كانون الأول 2015

. https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc10_e/1980_e.htm

⁴ معهد التنمية عبر البحار 2010. المعونة الغذائية والمساعدات الغذائية في حالات الطوارئ والسياقات الانتقالية: استعراض للتفكير الحالي.

7- ونظراً إلى تناقص العمليات، شرعت لجنة مشكلات السلع في استعراض اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض في عام 2012. وتم إنشاء مجموعة العمل المفتوحة العضوية في عام 2014؛ ووضعت أربعة مبادئ واسعة لكي تنظر فيها لجنة مشكلات السلع في دورتها الحادية والسبعين في عام 2016:

- (1) قد تبرز الحاجة إلى آلية مشاهمة للجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض في المستقبل.
- (2) ينبغي أن يكون مقر الأمانة في روما.
- (3) ينبغي عدم توشي أي تكاليف إضافية.
- (4) ينبغي عدم تغيير ولاية هذا الجهاز (عدم تكليفه بولاية تتعلق بقضايا السياسات مثلاً).

8- وقد اعتمدت هذه المبادئ لاحقاً من قبل لجنة مشكلات السلع، بالإضافة إلى التوصيات التالية التي كانت تهدف إلى تنظيم الوظائف المستقبلية للجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض:

- (1) لا ينبغي أن تجتمع اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض إلا "حين تدعو الحاجة إلى ذلك".
- (2) يجوز لأي عضو أو مجموعة من أعضاء لجنة مشكلات السلع أن يطلبوا من اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض الاجتماع، بناءً على مبرر واضح ودليل على الضرورة الملحة لعقد اجتماع. وينبغي أن يتخذ المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة قراراً نهائياً بشأن عقد الاجتماع.
- (3) ينبغي أن يتولى النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في شعبة التجارة والأسواق التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة تقديم الخدمات للجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض.
- (4) ينبغي أن تعرب الجهات المانحة عن نيتها في تقديم المعونة الغذائية بمجرد اتخاذ القرارات بهذا الصدد.
- (5) ينبغي أن يصبح التقرير الفصلي بشأن توقعات المحاصيل وحالة الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر أداة النشر للجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض.

9- وأدى اعتماد هذه التوصيات من قبل لجنة مشكلات السلع، وما تلاه من موافقة مجلس ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة عليها، إلى منح المنظمة ولاية رصد معاملات المعونة الغذائية العالمية والإبلاغ عنها من أجل تسهيل عمليات اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض. ولتنفيذ هذه التوصيات، شرعت منظمة الأغذية والزراعة في استكشاف بيانات المعونة الغذائية المتاحة ونظم الرصد من أجل تقييم مدى توافر المعلومات وتحديد أكثر آليات الرصد فعالية.

10- وحددت عملية الاستعراض ثلاثة مصادر رئيسية للبيانات، تم تعليق أحدها في أواخر عام 2016، بينما تم اعتبار الاثنين الآخرين غير مناسبين لخدمة متطلبات اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض. وبناءً على ذلك، سعت منظمة الأغذية والزراعة إلى وضع نظام لجمع البيانات يقوم على استبيان، سيركز على جمع المعلومات من الجهات المانحة الرئيسية للمعونة الغذائية. وتقتضي القيود المالية ألا يتكبد هذا النظام الجديد أي تكاليف إضافية. وكما أشارت تعليمات لجنة مشكلات السلع، اشتركت منظمة الأغذية والزراعة بنشاط مع برنامج الأغذية العالمي، الذي يدير

نحو ثلثي إمدادات المعونة الغذائية العالمية⁵، لمناقشة الترتيبات التعاونية وصياغة اتفاق لنقل البيانات المتعلقة بإمدادات المعونة الغذائية التي يقوم بها البرنامج.

ألف - قواعد بيانات المعونة الغذائية العالمية

11- أولاً، كان المصدر الرئيسي لبيانات المعونة الغذائية العالمية، قبل تعليقها في عام 2016، هو النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي. وأنشئ النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية في عام 1990 بعد التوصيات المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية واستناداً إلى تقييم داخلي لدور برنامج الأغذية العالمي خلال أزمة الغذاء في أفريقيا في الفترة 1983-1985. وتمثل الوظيفة الرئيسية للنظام الدولي لتبادل المعلومات عن المعونة الغذائية في جمع المعلومات عن تدفقات المعونة الغذائية العالمية والتوفيق بينها ونشرها، بما في ذلك المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي وبرامج أخرى. وتم جمع البيانات معبراً عنها بالأطنان من السلع الغذائية باعتبارها الشكل الأكثر كفاءة، رغم أنه جرى النظر أيضاً في رصد القيم النقدية أو الغذائية. وقام النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية بالتوفيق بين البيانات الواردة من الجهات المانحة وبين كميات المعونات الغذائية التي يتم تقديمها بالفعل إلى البلد المستفيد - وهو نشاط يقوم به موظفو الميناء في برنامج الأغذية العالمي. ولم يتم النظام برصد المصروفات الغذائية النهائية للمستفيدين.

12- وأصدر برنامج الأغذية العالمي تقريراً سنوياً، "تدفقات المعونة الغذائية"، لنشر البيانات عن اتجاهات المعونة الغذائية العالمية. وقدم التقرير تحليلاً للخصائص الرئيسية لمعاملات المعونة الغذائية خلال العام، مع تصنيف بيانات المعونة الغذائية إلى ثلاث فئات:

- (1) المعونة الغذائية الطارئة التي توزع مجاناً وتقدم عادة على شكل منح.
- (2) مشاريع المعونة الغذائية، مثل التدخلات الزراعية والتغذوية والتنمية، التي توزع مجاناً أو تباع في السوق، وتقدم على شكل منح.
- (3) برامج المعونة الغذائية، التي يتم توفيرها من حكومة إلى أخرى وبيعها في السوق، أو تقدم كمنح أو قروض. وهذا النوع من المعونة الغذائية يركز على تقييمات اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض.

13- واستخدمت بيانات النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية من قبل عدد من المؤسسات، وعلى الأخص لمساعدة الجهات المانحة على إعداد تقارير بشأن اتفاقية المعونة الغذائية (يرجى الاطلاع أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية البيانات لرصد التأثيرات المحتملة للأنظمة الدولية على التجارة وحركات المعونة الغذائية، في حين أن منظمة الأغذية والزراعة قد أدخلت البيانات أيضاً في موازين الأغذية الوطنية - وهي أداة تستخدم لرصد أحوال العرض والطلب المحلية وتقدير نسبة سكان العالم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

⁵ برنامج الأغذية العالمي. 2012. تدفقات المعونة الغذائية.

14- والمصدر الثاني لبيانات المعونة الغذائية المحتملة هو **اتفاقية المساعدة الغذائية**، وهي صك قانوني مقرر في إطار مجلس الحبوب الدولي، الذي أنشئ للمساعدة في ضمان توزيع الحد الأدنى من مستويات المعونة الغذائية. وبدأت اتفاقية المساعدة الغذائية عملياتها في 1 يناير/كانون الثاني 2013، وسبقها اتفاقية المعونة الغذائية. وتضم 16 عضواً: الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا والدانمرك وسلوفينيا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا وكوريا ولكسمبرغ والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وارتبط التركيز التقليدي لاتفاقية المعونة الغذائية بالالتزامات بتقديم معونة غذائية عينية للاستهلاك المباشر. وتتضمن اتفاقية المساعدة الغذائية الحالية مجموعة أدوات أوسع تضم الأنشطة المؤهلة ومنتجات المساعدة الغذائية، بما في ذلك النقد والقوائم، بالإضافة إلى تركيز أكبر على الدعم الغذائي.

15- وبموجب المبادئ الحالية لاتفاقية المساعدة الغذائية، يلتزم الأعضاء بالإفصاح العلني عن عملياتهم الخاصة بالمساعدة الغذائية في محاولة لتعزيز الشفافية والمساءلة. وتعتبر الأطراف في اتفاقية المساعدة الغذائية عن التزامها السنوي بالقيم النقدية بدلاً من كميات معادل القمح، حسبما هو الإجراء المتبع بموجب اتفاقيات المعونة الغذائية السابقة؛ وتم التعبير عن التزامات الأعضاء لعام 2018 من خلال تسع عمالات مختلفة. وتدرج تقارير الأعضاء التفصيلية المقدمة إلى اتفاقية المساعدة الغذائية، والتي لم تنشر، الإجراءات التي يقوم أعضاؤها بالإبلاغ عنها في ما يخص التزاماتهم. وقد يشمل ذلك توفير سلع المعونة الغذائية، وكذلك المساعدة المقدمة باستخدام أدوات أخرى، بما في ذلك النقد والقوائم. وأحدث تقرير متوفر كان في مطلع عام 2018، والتقرير السنوي لعام 2016، ويشير إلى أنه في عام 2016 قدم 14 عضواً من أعضاء اتفاقية المساعدة الغذائية أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي في ما يخص التزاماتهم. ومع ذلك، لا يذكر التقرير السلع أو الكميات التي قدمها الأعضاء.

16- والمصدر الثالث هو **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**، التي تقوم هي أيضاً بجمع ونشر معلومات حول المساعدات الغذائية بالقيم النقدية، مقاسة بالدولار الأمريكي. وتم الحصول على هذه البيانات من الدول الثلاثين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والتي تعزز "التعاون التنموي وسياسات أخرى من أجل المساهمة في التنمية المستدامة"⁶. والتقديرات السنوية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بإمدادات المعونة الغذائية مستمدة من بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية، المقابلة لتصنيف النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية، وتشير إلى:

- (1) برامج المعونة الغذائية، التي يتم توفيرها كتحويل موارد بحيث تتيح توازن المدفوعات أو دعم الميزانية.
- (2) مشاريع المعونة الغذائية التي تُقدم عادة لدعم أنشطة محددة لتخفيف حدة الفقر ومنع الكوارث، وتستهدف مجموعات أو مناطق مستفيدة محددة.
- (3) المعونة الغذائية العوئية / الطارئة، التي تستهدف ضحايا الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان وتوزع مجاناً.

17- وبالإضافة إلى مصادر البيانات الثلاثة المذكورة أعلاه، يحتفظ عدد من البلدان بقواعد بيانات لأنشطة المساعدة الغذائية الخاصة بها. ومع ذلك، فإن مثل هذه التقارير غير منتظمة، وبالتالي من الصعب التوفيق بينها. وعلى وجه

⁶ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. الصفحة الإلكترونية:

الخصوص، غالباً ما يكون من الصعب تحديد معاملات معونة غذائية محددة من عمليات المساعدة الغذائية، خاصة في التقارير التي توضح بصورة متزايدة المساعدة بالقيم النقدية وليس بالأطنان. وعلاوة على ذلك، يحتفظ العديد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بإحصاءات أساسية عن أنشطتها المتعلقة بالمساعدة الغذائية. ومع ذلك، فإن هذه الأمور تتعلق أساساً بالمساعدة الإنسانية، وهي ذات كميات صغيرة نسبياً من شأنها أن تكون ذات قيمة واهتمام محدودين بالنسبة إلى أهداف اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض.

18- وبالنظر إلى تعليق برنامج النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي، ونظراً إلى قياس المعونة الغذائية من جانب اتفاقية المساعدة الغذائية وقواعد بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالقيم النقدية، هناك ندرة في البيانات على المستوى العالمي التي يمكن أن تخدم على نحو ملائم متطلبات ووظائف المعلومات التي تقدمها اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض.

باء- الجهات المانحة للمعونة الغذائية والاتجاهات العالمية

19- من أجل تحديد الجهات المانحة الرئيسية للمعونة الغذائية التي يتم استهدافها لجمع البيانات، تم إجراء تقييم لأحدث بيانات المعونة الغذائية المتاحة. ووفقاً لتقرير برنامج المعونة الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي لعام 2012، كان المانحون الرئيسيون هم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء) واليابان والبرازيل وكندا والصين. وقد شكلت هذه الجهات المانحة مجتمعة أكثر من 80 في المائة من المساعدات الغذائية التي تم تسليمها في عام 2012.

20- ورغم عدم إمكانية المقارنة مباشرة مع المعلومات التي جمعها النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية، تشير أحدث البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة وكندا واليابان ظلّت الجهات المانحة الرئيسية للمعونات الغذائية في عام 2016، من الناحية النقدية. كما توضح البيانات زيادة كبيرة في تبرعات المعونة الغذائية التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2013، مما يضعها على المستوى قريب من مستوى اليابان اعتباراً من عام 2016. ومثلت هذه البلدان 93 في المائة من إمدادات المعونة الغذائية العالمية. وتصدر الإشارة إلى أن معلومات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا تشمل البيانات المتعلقة بالبرازيل والصين، وهما من المانحين الرئيسيين وفقاً لتقرير برنامج الأغذية العالمي لعام 2012.

21- ورغم وجود تباين محدود في ما يتعلق بتشكيلة المانحين الرئيسيين للمعونة الغذائية، وهو ما من شأنه أن يتيح تفضيل نظام رصد يقوم على استبيان، فقد كان هناك تحول واضح في استخدام أشكال المعونة الغذائية المختلفة، وبشكل وثيق انخفاض المعونة الغذائية العينية. وكان هناك أيضاً انخفاض عام في إمدادات المعونة الغذائية منذ التسعينيات من القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، من حيث السياق، يتم تقديم المعونة الغذائية في الغالب في حالات الطوارئ. وفي عام 2012،

على مستوى العرض العالمي من المعونة الغذائية مثلت حالات الطوارئ 70 في المائة من الإمدادات، في حين بلغت 27 في المائة من حيث المشاريع و3 في المائة، أو 0.2 مليون طن، تم تصنيفها كمعونة غذائية للبرنامج.⁷

جيم- نظام رصد مقترح لخدمة اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض

22- حددت منظمة الأغذية والزراعة، بعد تقييم للأدوات المحتملة، أن النظام القائم على الاستبيان الذي يستهدف الجهات المانحة الرئيسية للمعونة الغذائية (الحكومات) سيكون أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة لرصد معاملات المعونة الغذائية العالمية. وتم النظر في خيارات أخرى، بما في ذلك أداة عبر الإنترنت أو جمع البيانات داخل البلد، ولكن هذه الأشكال تتطلب زيادة الموارد المالية والبشرية. وعقدت اجتماعات مع برنامج الأغذية العالمي لطلب مدخلاته ومشورته وتعاونه في ما يتعلق بالأداة الجديدة ونظام الرصد، مع استكشاف إمكانية التعاون على نطاق أوسع بالنظر إلى قدراته وخبراته في ما يتعلق بهذا النشاط.

23- وتم تطوير الاستبيان الذي سيتم استخدامه لجمع المعلومات المطلوبة بالتعاون مع مكتب رئيس الإحصائيين للحد من الازدواجية في الأنشطة على المستوى المؤسسي ولتحسين فعاليتها. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى استعراض الجهات المانحة للمعونة الغذائية، أنشئت قائمة بالبلدان لاستهدافها في الاستبيان (المرفق 1).

24- وبالإضافة إلى ذلك، طلبت منظمة الأغذية والزراعة المشورة والتوصيات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نظراً إلى مكانتها كمنظمة مرجعية في ما يخص بيانات المعونة الدولية، والتي تشمل المساعدات الغذائية. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أجري اختبار جدوى مع جهات مانحة مختارة لضمان أن البيانات المطلوبة متاحة والطلبات واضحة للمجيبين. وتم تقييم الإجابات والردود لتنقيح وإجراء تعديلات على أداة الاستبيان.

25- وبينما يعتزم نظام جمع البيانات استهداف البلدان، فقد تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع شعبة سلسلة الإمدادات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في السعي إلى التوصل إلى اتفاق لنقل المعلومات المتعلقة بتوزيع المعونة الغذائية التي يقوم بها البرنامج. ويعتبر إدراج بيانات برنامج الأغذية العالمي أمراً بالغ الأهمية وسيكمل المعلومات الواردة من الجهات المانحة، بالنظر إلى الكميات الكبيرة التي توفرها المنظمة.

26- وسيتم جمع بيانات المعونة الغذائية وإبوابها في شعبة التجارة والأسواق ونشرها بواسطة النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر من خلال تقريره الفصلي بشأن التوقعات بخصوص المحاصيل وحالة الغذاء. وسيتمين تقييم وتيرة الإبلاغ. كما سيتم توفير المعلومات إلى اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض عند الطلب.

⁷ برنامج الأغذية العالمي. 2012. *تدفقات المعونة الغذائية*.

دال - التحديات المتوقعة

27- من المتوقع أن يواجه نظام جمع البيانات المقترح من منظمة الأغذية والزراعة، رغم أنه طلب عدم تكبد تكاليف مالية إضافية، ثلاثة تحديات محتملة رئيسية قد تحد من قدرته على تلبية احتياجات اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض بشكل كاف.

28- أولاً، في حين أن إحدى التوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقييم لجنة مشكلات السلع هي مطالبة الجهات المانحة بإخطار منظمة الأغذية والزراعة بمعاملات المعونة الغذائية المزمعة، لا يوجد إطار ملزم قانوناً للإلزام بالإخطار ونقل البيانات. وقد يؤدي عدم الالتزام هذا إلى عدم الإبلاغ وندرة البيانات وعدم اكتمالها، وهو عامل مهم دفع إلى إجراء الاستعراض الأخير لعمليات اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض والذي قد يحدث من جديد في المستقبل.

29- وثانياً، وعلى الرغم من أن النهج القائم على الاستبيان يوفر مرونة في ما يتعلق بنوع البيانات التي يتعين رصدها، فإن اشتراط انعدام التكلفة سيقيد القدرة على توسيع نطاق تغطية البيانات وتقييماتها. وهذا أمر جدير بالملاحظة بشكل خاص بالنظر إلى التحول الهيكلي الواضح في هيكل المعونة الغذائية الذي يشمل زيادة التدخلات القائمة على النقد وتركيز كبير على المشتريات المحلية والإقليمية.

30- ثالثاً، لا يتضمن النظام المقترح في شكله الحالي، التحقق من صحة البيانات على مستوى البلد المستفيد (المتلقي). ومن شأن هذا النشاط أن يعزز دقة البيانات، ويقلل من المشكلات المحتملة المتمثلة في العد المزدوج، على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، فإن الرصد داخل البلد من شأنه أن يعزز قدرة النظام على فهم الجداول الزمنية لشحنات المعونة الغذائية، الأمر الذي سيسر بدوره تحسين فهم أثر المعونة على أسواق السلع الأساسية.

ثالثاً - آفاق المستقبل

31- من أجل المضي قدماً في تطوير الشقّ المعني بالمعلومات في اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض، سيكون من الأهمية بمكان التصدي للتحديات المتوقعة المبينة أعلاه. ومع ذلك، فإن معالجة هذه التحديات بفعالية قد ينطوي على تكاليف إضافية لنظام الرصد. وفي هذا الصدد، يمكن إجراء مزيد من المناقشة مع برنامج الأغذية العالمي لاستكشاف سبل لمزيد من التعاون، بما في ذلك إمكانية إحياء النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية، مع الاعتراف بأن ذلك سيتطلب موارد إضافية.

32- وفي ما يتعلق بالنقطة الثانية، رغم أن تركيز اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض ينصب على تقييم آثار السلع الغذائية العينية بشروط ميسرة والمصدرة، فإن ولايتها الأساسية هي "تناول تأثير برامج المساعدات الغذائية

على التجارة والإنتاج الزراعي"⁸. ولإظهار هذا الهدف الشامل، بما في ذلك جميع برامج المساعدة الغذائية، سيستفيد جمع البيانات ونظام الرصد من استكشاف ودمج أدوات من شأنها أن تسمح بجمع المعلومات المتعلقة بالخلاصة الكاملة لطرائق المعونة الغذائية. وهذا من شأنه أيضاً أن يعكس التحول العالمي في أشكال المعونة الغذائية. ومع ذلك، لا يمكن تبرير مثل هذه المبادرة إلا إذا اعتبرت أشكال المعونة الغذائية تلك تسبب آثاراً سلبية على التبادل التجاري العادي وتؤثر سلباً على الإنتاج المحلي.

33- وفي ما يتعلق بالتحدي الثالث المحتمل المتصل بالتحقق من صحة البيانات داخل البلد، قد يتمكن نظام فحص (عينات) عشوائي من تلبية احتياجات التحقق من البيانات جزئياً مع الحفاظ على الحد الأدنى من التكاليف. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان تطوير نظام للتحقق من صحة البيانات، مما يساعد على ضمان دقة مداولات وتوصيات اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض.

⁸ منظمة الأغذية والزراعة. 2001. إجراءات الإبلاغ والالتزامات التشاورية بموجب مبادئ منظمة الأغذية والزراعة لتصريف الفوائض. الصفحة الإلكترونية: <http://www.fao.org/3/a-y1727e.pdf>.

المرفق 1

الجهات المتلقية لاستبيان اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض
بشأن إخطارات المعونة الغذائية

أستراليا	أستراليا	الإنكليزية
النمسا	النمسا	الإنكليزية
بلجيكا	بلجيكا	الفرنسية
البرازيل	البرازيل	الإنكليزية
كندا	كندا	الإنكليزية
جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	الصينية
الدانمرك	الدانمرك	الإنكليزية
الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي	الإنكليزية
فنلندا	فنلندا	الإنكليزية
فرنسا	فرنسا	الفرنسية
ألمانيا	ألمانيا	الإنكليزية
آيرلندا	آيرلندا	الإنكليزية
إيطاليا	إيطاليا	الإنكليزية
اليابان	اليابان	الإنكليزية
لكسمبرغ	لكسمبرغ	الفرنسية
هولندا	هولندا	الإنكليزية
النرويج	النرويج	الإنكليزية
باكستان	باكستان	الإنكليزية
الاتحاد الروسي	الاتحاد الروسي	الإنكليزية
المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	الإنكليزية/العربية
إسبانيا	إسبانيا	الإسبانية
السويد	السويد	الإنكليزية
سويسرا	سويسرا	الفرنسية
الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإنكليزية/العربية
المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	الإنكليزية
الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية	الإنكليزية